كتاب معاني قول النبي صلى اللّه عليه وسلم
"أنزل القرآن على سبعة أحرف"
لأبي الفضل الرازي
(عرض وتحليل)

إعداد

د. عبد الحليم بن محمد الهادي بن علي قابة

أستاذ مشارك بكلية الدعوة وأصول الدين

جامعة أم القرى بمكة المكرمة

ملخص البحث

البحث محاولة من الباحث لتقريب مباحث كتاب مهم، والدلالةِ عليه ، والوقوفِ علىٰ فوائده ودرره ، ومعالجةِ خطأ تاريخي تواردت عليه كتاباتُ العلماء ؛ بسبب عدم وقوفهم – في الظاهر – علىٰ المخطوطة الأصلية للمؤلف .

ذلك هو كتاب معاني قول النبي صلىٰ الله عليه وسلم **"أنزل القرآن علىٰ سبعة أحرف"** والذي طبعه الدكتور حسن ضياء الدين عتر بعنوان **معاني الأحرف السبعة** ، وهو كتاب غاية في الأهمية؛ لتقدم مؤلّفه ، ولاستيعابه لنصوص الأحرف بسند المؤلف ذاته ، ولعرضه لكثير من أقوال العلماء في بيان المراد منها، ولتعرضه للإشكالات والشبهات المتعلقة بالأحرف والقراءات وجمع القرآن وحفظه، وغير ذلك، وللرد عليها بأوفىٰ بيان، وأقوىٰ حجة .

ثم هو مهمّ –كذلك – في طبعته المحققة الأولىٰ؛ لما فيها من تحقيق منيف، وخدمة عظيمة للكتاب من عالم محقق نحرير ، رحمه الله، وجزاه عن العلم والعلماء خير الجزاء.

ثم لأن خروجه كاملا صحّح خطأً تاريخياً كبيراً ، وهو نسبة أهم قول في معاني الأحرف عند شريحة كبيرة من العلماء إلىٰ أبي الفضل الرازي، فبين الكتاب بتحقيقه خطأَ هذه النسبة، وأبرز رأيه الذي صرّح بأنه يعتقدُه، فردَّ الأمور إلىٰ نصابها .

وهذا البحث اهتم بكتاب الرازي، وحاول تقريبَه وتلخيصَه، ودراسةَ منهجِه، واستخراجَ دُرَرِه، ثم وقف مع المسألة المذكورة فأثبت صحة ما ذهب إليه المحقق من أن الرأي الشائع النسبة للمؤلف احتمال أبداه وليس هو رأيَه واختياره ، مع الإشارة إلىٰ شيء من الملحوظات والمؤاخذات مما لا يسلم منه أحد من الناس، وقد ختم الباحث بحثه – بعد دراسة الكتاب–بنتائج ذات بال، وتوصيات مهمة أسأل الله أن ينفع بها كلَّ من وقف عليها .

الكلمات المفتاحية: الأحرف السبعة – القراءات القرآنية – أبو الفضل الرازي – الأوجه – اللغات.

❋ ❋ ❋

المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

وبعد :

فإن من فضل الله على هذه الأمة أن حفظ لها كثيرا من درر أسلافِها لينتفع به أخلافُها، ومن هذه الدرر درة نفيسة تُطبع لأول مرة (سنة ١٤٣٢هـ-٢٠١١م) بعناية الشيخ الدكتور حسن ضياء الدين عتر- رحمه الله- وهو كتاب **"معاني قول النبيّ صلى الله عليه وسلم :أنزل القرآن على سبعة أحرف"** والمطبوع بعنوان اختاره المحقق: **"معاني الأحرف السبعة "** للإمام أبي الفضل الرازي، رحمه الله.

وقد استوقفني في الكتاب مزايا ذاتُ أثر عظيم، ونفع عميم، دفعتني إلى هذه الدراسة المختصرة، وإلى هذا العرض الموجز للكتاب ومنهجه وأسلوبه ومعارفه وتحقيقاته، بل وإبداعاته، لعل ذلك يعين الباحثين وطلاب العلم على مزيد من العناية بدرر الأسلاف، ومزيد من التثبّت في نسبة الأقوال إلى قائليها، ومزيد من التحقيق في مسائل العلم.

وستقف معي – أيها القارئ الكريم- بعد هذه الدراسة على قيمة الكتاب في ميزان العلم بصفة عامة، وفي ميزان العلوم الشرعية بصفة خاصة، وفي ميزان الدراسات القرآنية بصفة أخص، وستقف-أيضا- على قيمة التحقيق العلمي الذي قام به الشيخ الدكتور حسن ضياء الدين عتر، وستستنتج – بعد ذلك- أن الكتب المهمة لا ينبغي أن يحقّقها إلا كبار المحققين من أهل العلم والدّراية والاختصاص، كشيخنا المذكور [1] ، رحمهُ الله رحمةً واسعة.

هـذا وإني – بتوفيق الله – سأعرض للموضوع في مدخل، وثلاثة مباحث، وخاتمة.

(١) هو الشيخ الدكتور حسن ضياء الدين عتر.

مدخل: في أهمية البحث والدافع إليه.

-**المبحث الأول** : نبذة عن الكاتب، والكتاب، والموضوع.

وفيه ثلاثة مطالب:

١-نبذة مختصرة عن الكاتب.

٢-نبذة مختصرة عن أهمية الكتاب وتحقيقه.

٣-نبذة مختصرة عن موضوع الكتاب.

-**المبحث الثاني** : عرض لمباحث الكتاب.

وفيه أربعة مطالب.

١-الكلام علىٰ عنوان الكتاب.

٢-الكلام علىٰ الباب الأول [أحاديث الأحرف السبعة ورواتها].

٣-الكلام علىٰ الباب الثاني [مذاهب العلماء في الأحرف السبعة].

٤-الكلام علىٰ الباب الثالث (باب في ذكر الأسئلة).

- **المبحث الثالث**: وقفات مع منهج المؤلف، ودُرر كتابه، وما يؤخذ عليه.

وفيه ثلاثة مطالب:

١- منهج المؤلف في كتابه.

٢- بعض فوائد الكتاب ودرره.

٣- بعض المآخذ علىٰ الكتاب.

-**الخاتمة** : وفيها النتائج والتوصيات.

والله الموفِّق.

❋ ❋ ❋

المبحث الأول: نبذة عن الكتاب والكاتب والموضوع.

سأعرض في هذا المبحث نبذاً مختصرة، أعدّها كمدخل لأخذ تصورٍ عامٍّ عن الكاتب وكتابه وعن الموضوع الذي بناه عليه، ولترغيب القارئ لمطالعة هذا العرض المفصل لهذا الكتاب المتميز الذي أكرم الله الأمة بطلوع شمس أنواره بعد طول احتجاب.

المطلب الأول: نبذة مختصرة عن الكاتب [1] :

- هو أبو الفضل عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن، الرّازي، وُلد في مكة المكرمة سنة ٣٧١هـ.وأصله من الريّ.

- نشأ في بيت علم و تُقىٰ؛ إذ كان أبوه أبو العباس أحمد بن الحسن بن بندار الرازي[2] عالما محدثا جليلا شيخا في الحرم المكي، ولابد أن للأسرة أثرها علىٰ أفرادها.

- طلب العلم مبكرا ثم سافر للاستزادة وعمره ثلاث عشرة سنة، وتنقل بين أمصار كثيرة ينهل من علم علمائها، ويتلقىٰ القراءة عن قرّائها.

وقد لخّص الذهبيُّ [3]- صاحبُ سير أعلام النبلاء - الكلامَ علىٰ ذلك فقال:

" تلا [أي أبو الفضل] علىٰ أبي عبد الله المجاهدي، تلميذ ابن مجاهد، وتلا بحرف ابن عامر علىٰ مقرئ دمشق عليِّ بن داود الداراني، وتلا **ببغداد** علىٰ أبي

---

(١) ملخصة من الترجمة الضافية التي كتبها الدكتور حسن عتر عنه في مقدمة تحقيقه لكتاب معاني الأحرف السبعة، وانظر ترجمته في: غاية النهاية لابن الجزري (١/ ٣٦١) وسير أعلام النبلاء (١٨/ ١٣٥) ومعرفة القراء الكبار للذهبي (١/ ٤١٧)، وبغية الوعاة للسيوطي(ص٣٩٦).

(٢) أبو العباس أحمد بن الحسن بن بندار الرازي من علماء الحديث، عاش الىٰ سنة٤٠٩ (سير أعلام النبلاء ٧/ ٢٩٩).

(٣) الذهبيّ: هو شمس الدين أبو عبدالله، محمد بن أحمد بن عثمان قايماز، الذهبي، الدمشقي، الإمام المقرئ الحافظ ،المحدث، مؤرخ الإسلام، من تصانيفه:سير أعلام النبلاء، تذكرة الحفاظ، وغيرها ، توفي بدمشق سنة (٧٤٠هـ) (انظر:طبقات الحفاظ١/ ٥٢٢، شذرات الذهب ٦/ ١٥٣) .

الحسن الحمّامي، وجماعة. وسمع **بمكة** من أحمد بن فراس، وعليٍّ بن جعفر السيرواني الزاهد، ووالدِه العباس بن بُندار، و**بالري** من جعفر بن فنّاكي. و**ببغداد** من أبي الحسن الرفاء، وعِدة، و**بدمشق** من عبد الوهاب الكِلابي، و**بأَصْبهان** من أبي عبد الله بن مَنْدَه، **وبالبصرة، والكوفة، وحرَّان، ُستَر، والرُّها، وفَسا، وحمص، ومصر، والرملة، ونيسابور، ونَسا، وجُرجَان، وجال في الآفاق عامّةَ عُمره**، وكان من أفرادِ الدهر علماً وعملاً"[1] .

شيوخه[2] :

كان لكثرة أسفار أبي الفضل إلىٰ الأقاليم والأمصار -كما سبق- الأثرُ البارز في وفرة من لقي من أهل العلم والفضل، ذكر ابن الجزري[3] كثيرا منهم- غير مَن ذكرهم الذهبيُّ سابقا- عند ترجمته له في غاية النهاية، وذلك في قوله: " قرأ القرآن علىٰ علي بن داود الداراني، وعلي أبي عبد الله الحسين بن عثمان المجاهديّ، وأبي الحسن الحمّامي، وأبي نصر أحمد بن عليّ السمعاني، وأبي العباس وأحمد بن عثمان بن جعفر المؤدب، وأبي عبد الله اللالكائي، وأبي بكر الجامدي، وأبي القاسم الجناباذي، والقاضي أبي الحسين علي بن الحسين البصري، وابن هارون، ومحمد

(١) سير أعلام النبلاء ١٨/ ١٣٦ . -١

(٢) لم نترجم هنا - قصدا - للشيوخ ولا للتلاميذ؛ لكثرتهم في البحث، ولتيسُّر الوصول إلىٰ تراجمهم لمن أرادها، خاصة من المراجع الآتية:

أ- سير أعلام النبلاء للذهبي.

ب-معرفة القراء الكبار له أيضا.

ج- غاية النهاية في طبقات القراء.

(٣) ابن الجزري: محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف، أبو الخير، شمس الدين، العمري الدمشقي ثم الشيرازي، الشافعي، الشهير بابن الجزري، شيخ الإقراء في زمانه، من حفاظ الحديث، ولد ونشأ في دمشق، وابتنىٰ فيها مدرسة سماها "دار القرآن" ورحل إلىٰ مصر مرارا ودخل بلاد الروم، ثم رحل إلىٰ شيراز فولي قضاءها. ومات فيها سنة ٨٣٣هـ. من كتبه: النشر في القراءات العشر، غاية النهاية في طبقات القراء، التمهيد في علم التجويد.

(غاية النهاية، ٢/ ٢٤٧، الضوء اللامع، ٩/ ٢٥٥ ـ ٢٦٠).

ابن أحمد وعلي بن سعيد بن آدم، فيما أحسب، وأبي بكر أحمد بن محمد الشامي الرقي، والحسن بن محمد الفحام، وأبي الحسين محمد بن أحمد بن المعتمر "(١)

ومن شيوخه الذين لم يذكرهم ابن الجزري هنا والذين عُرفوا من خلال رواياته المتصلة السند في كتابه محلّ الدراسة من يلي:

١. أبو القاسم جعفر بن عبد الله بن يعقوب بن فنّاكي.
٢. والده أبو العباس أحمد بن الحسن بن بندار الحافظ الرازي شيخ الحرم.
٣. أبو طاهر محمد بن محمد بن محيش الزّيادي النيسابوري الفقيه.
٤. أحمد بن الحسن بن أحمد الحرشيّ الحيريّ.
٥. أبو مسلم محمد بن أحمد بن علي الكاتب البغدادي.
٦. أبو عبد الرحمن محمد بن الحسيني السُّلمي النيسابوري.
٧. أبو الحسين أحمد بن زكريا بن فارس الأديب.
٨. أبو سعيد محمد بن موسى الصيرفي بن الفضل بن شاذان النيسابوري.

وأما أبو العباس جعفر بن محمد بن محمد المستغفريّ النسفيّ، فقد ذكره الذهبيّ في السّيَر (٢) وهناك شيوخ آخرون يُعرفون من خلال أسانيده التي روى بها الأحاديث في كتابه "فضائل القرآن وتلاوته وخصائص تُلاتِه وحَمَلته " كما نبّه إلى ذلك الشيخ حسن عتر، رحمه الله، ولم بتيسر لي الآن تتبُّع مَن لم يُذكروا منهم. ولله الأمر من قبل ومن بعد.

تلاميذه :

ذكر الذهبي من تلاميذه(٣)

١. المستغفري (أبو العباس جعفر بن محمد النسفي، وهو أحد شيوخه أيضا).
٢. أبو بكر الخطيب.

(١) غاية النهاية في طبقات القراء ١/ ٣٦١-٣٦٢

(٢) سير أعلام النبلاء ١٦/ ٤١١

(٣) انظر سير أعلام النبلاء ١٨ / ١٣٦ ومعرفة القراء الكبار ١/ ٤١٨

٣. أبو صالح المؤذن .
٤. نصر بن محمد السيرازي.
٥. أبو علي الحداد.
٦. محمد بن عبد الواحد الدقاق.
٧. الحسين ب عبد الملك الخلال.
٨. أبو سهل بن سعدويه.
٩. فاطمة بنت البغدادي.
١٠. أبو مسلم الكاتب.
١١. أبو القاسم الهذلي.

وهناك آخرون – دون ريب – لم يُذكروا هنا، ذكر بعضهم ابن الجزريّ وغيره .

قال ابن الجزري:"قرأ عليه القراءات أبو القاسم الهذلي صاحب الكامل، وأبو علي الحداد، وأبو معشر الطبري، ونصر بن محمد الشيرازي شيخ السلفي، وإسماعيل بن الفضل السراج، ومحمد بن إبراهيم البيضاوي، ومحمد بن سالبة الشيرازي، وروىٰ عنه القراءات محمد بن إبراهيم بن محمد المزكي، ومنصور بن محمد بن الحسن بن محمد شيخ أبي العلاء"[1]

بعض ما قيل فيه:

- قال عنه يحي بن منده[2] فيما نقله عنه الإمام الذهبي"...وهو ثقة، ورع، متدين، عارف بالقراءات، عالم بالأدب والنحو، وهو أكبر من أن يدل عليه مثلي، وأشهر من الشمس، وأضوأ من القمر، ذو فنون من العلم وكان مهيبا منظورا، فصيحا، حسن الطريقة، كبير الوزن "[3].

(١) غاية النهاية في طبقات القراء ١ / ٣٦٢

(٢) لعله أبو عبد الله محمد بن اسحاق بن محمد بن يحي بن مندة العبدي الأصبهاني، له تصانيف نافعة، حفظ الحديث ونقله وتنقل في جمعه وطلب العلم، وصفه الذهبي بمحدث الإسلام، وقال :" لا أعلم أحدا كان أوسع رحلة منه ولا أكثر حديثا منه مع الحفظ والثقة " (ت ٣٩٥ رحمه الله).

(٣) معرفة القراء الكبار ١/ ٤١٩. ونقله أيضا ابن نقطة الحنبلي البغدادي (ت ٦٢٩هـ) في التقييد لمعرفة =

- ووصفه ابن الجزري بـ "شيخ الاسلام، الثقة الورع الكامل" [(١)] وبـ "المجمع علىٰ فضله وولايته".

- ومن غريب ما قد يقف عليه الباحثون هفوة وقع فيها أحد المؤلفين في كتاب عن القراءات المتواترة بسبب أخطاء المطابع، وهي ظنه أن أبا الفضل هو الفضل ابن شاذان –للتشابه في الأسماء– بناءً علىٰ خطأ في فهرس النشر (طبعة دار الكتب العلمية) فقال : – عفا الله عنا وعنه– " ومن العجب أن الأئمة اعتمدت علىٰ اختيار الرازي هذا علىٰ الرغم من غمرته في الذكر والصيت..." قلت: وهذا من الغفلة التي لا يسلم منها إلا من عصمه الله، وهو صورة من صور جناية عجلة بعض المطابع علىٰ البحث والباحثين، والعلم والعلماء.

مؤلفاته :

١- جامع الوقوف (ذكره ابن الجزري)[(٢)]

٢- فضائل القرآن (مطبوع بدار البشائر بتحقيق د: عامر حسن صبري)

٣- اللوامح في القراءة أو اللوائح (ذكره ابن حجر في الفتح[(٣)] ونقل عنه عمر بن علي الدمشقي الحنبلي في اللباب مرارا)[(٤)]

٤- معاني قول النبي صلىٰ الله عليه وسلم "أنزل القرآن علىٰ سبعة أحرف" (وهو كتابنا قيد الدراسة) والذي طبعه المحقق بعنوان "معاني الأحرف السبعة".

وفاته: توفي رحمه الله بنيسابور في جمادىٰ الأولىٰ سنة (٤٥٤هـ) عن عمر يناهز ٨٣سنة، رحمه الله رحمةً واسعة.

=

السنن والمسانيد (ص ٣٣٤). غاية النهاية ١/ ٣٦١

(١) منجد المقرئين،ص١٣٦

(٢) غاية النهاية ١/ ٣٦١

(٣) فتح الباري ٩/ ٣٢

(٤) ذكر الدكتور عتر أنه قيد التحقيق من بعض طلاب الدراسات العليا، وقد طبعته– دون تحقيق – دار الكتب العلمية طبعة مليئة بالأخطاء، كعادتها المشهورة.

المطلب الثاني : نبذة مختصرة عن أهمية الكتاب وتحقيقه.

الكتاب عمل عظيم سبق به مؤلِّفُه علماءَ زمانه، ومن أتىٰ بعده؛ إذْ خصصه لتحقيق القول في معنىٰ حديث رسول الله صلىٰ الله عليه وسلم " أنزل القرآن علىٰ سبعة أحرف" (1) وسلك في ذلك سبيلا علميا منهجيا، كما سنبين بالتفصيل، إن شاء الله، وهو بحث من بحوث علوم القراءات في جانبه التأصيلي، والتي هي – في الوقت نفسه – جزءٌ من علوم القرآن، التي هي- أيضا- جزء من علوم الإسلام الخادمة للقرآن والسنة والناشئة عنهما.

والكتاب نفيس في بابه، ويبدو أن نُسَخه لم تكن كثيرة التداول بين العلماء، بحيث قلَّ من يعزو إليه مباشرة، وقلّ من ذَكر بعضَ تحقيقاته ودرَرِه مما لا يُستغنىٰ عنه لبيان معاني الأحرف وعلاقتها بالقرآن والقراءات، وللرد علىٰ الشبهات، ولإزالة الإشكالات.

لذلك – ولغيره- كانت خدمةُ الكتاب، التي قام عليها أحسنَ قيام الدكتورُ حسن عتر، لبنةً عظيمة في بناء صرح تحقيق مسائل علم القراءات، وإزالة أكوام من الأوهام والإشكالات. **فالكتاب** متفرد في استيعابه لنصوص الأحرف، ولأقوال أهل العلم في معانيها، وللإشكالات اللازمة عن بعض رواياتها والمثارة حولها، ومتفردٌ في بيانه، وسلاسة أسلوبه، وحسن رصف كلماته –إلا ما نَدر-، ومتفردٌ – بالنظر إلىٰ زمانه- في منهجية مؤلفه وحسن ترتيبه.

أما التحقيق فهو تحقيق عالمٍ متخصّص متمرس بأساليب القدامىٰ وعلومهم،

---

(1) البخاري: التوحيد، باب قول الله تعالىٰ: ﴿فاقرأوا ما تيسر منه﴾، رقم: ٧١١١ . وفي فضائل القرآن، باب (أنزل القرآن علىٰ سبعة أحرف)، رقم: ٤٧٠٦ . والخصومات، باب كلام الخصوم بعضهم في بعض، رقم ٢٢٨٧ . واستتابة المرتدين، باب ما جاء في المتأولين، رقم: ٦٥٣٧ . مسلم: صلاة المسافرين، باب بيان أن القرآن أنزل علىٰ سبعة أحرف، رقم ٨١٨ . أبو داود: الصلاة، باب (أنزل القرآن علىٰ سبعة أحرف)، رقم ١٤٧٥ . الترمذي: أبواب القراءات، باب ما جاء (أنزل القرآن علىٰ سبعة أحرف)، رقم ٢٩٤٣ .

غائص في علوم القرآن وقراءاته، خدم كتاب ابن الجوزي " **فنون الأفنان في عيون علوم القرآن**" وكتب كتاباً عن إعجاز القرآن في مرحلة الدكتوراه بالأزهر الشريف يُكتب بماء الذهب، عنوانه "**نبوة محمد صلىٰ الله عليه وسلم وبيّنات المعجزة الخالدة**"، وأنجز قبله رسالته للماجستير عن " **الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها**"، ومارس التعليم دهرا طويلا في حلب ومكة والدوحة والمدينة، فلا غرابة أن يكون تحقيقه للكتاب رَشْحة من رشحات كبار العلماء في عصرنا، وعطاءً يليق بقيمة الكتاب وكاتبه وموضوعه.فقد تميز عمله في هذا الكتاب بمايلي:

١-العناية الفائقة بضبط النص ومحاولة إخراجه كما كتبه مؤلفه.

٢-ترجمة رجال أسانيد المؤلف ترجمة ضافية، لم يترك منهم واحدا، مع بيان حاله ومرتبته.

٣-الحكم علىٰ أحاديث الكتاب وفق صناعة أهل الحديث.

٤-التعليق علىٰ الكتاب وإبراز أهم تحقيقاته وإضافاته، كشروط الاختيار وغيرها.

٥-الاستدراك علىٰ المؤلف -أحيانا- خاصة في بعض التعابير المهجورة في استعمالنا.

٦-الفهارس الوافية للكتاب . وغير ذلك كثير .

فجزاه الله عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء

هذا وقد وافىٰ الأجل الشيخ حسن عتر يوم ١٣ محرم من سنة ١٤٣٦ للهجرة بالمدينة المنورة، وصُلّي عليه بعد صلاة الفجر بمسجد رسول الله صلىٰ الله عليه وسلم ثم دُفن في البقيع .

رحمه الله رحمة واسعة.

❊ ❊ ❊

المطلب الثالث: نبذة مختصرة عن موضوع الكتاب :

الموضوع الرئيس للكتاب هو بيان المقصود بالأحرف السبعة التي ورد ذكرها في نصوص كثيرة أفادت بمجموعها التواتر اللفظي كما نُقل عن أبي عبيد[١] ومن وافقه، والتواتر المعنوي على التحقيق إن شاء الله [٢] .

أما موضوعات الكتاب المتفرعة عن الموضوع الرئيس فيمكن حصرها في ما يأتي:

أولا: سرد نصوص الأحرف السبعة بأسانيد المؤلف نفسه [٣]

ثانيا: سرد ما وقف عليه المؤلف من أقوال، أهل العلم في بيان المراد بالأحرف السبعة.

ثالثا: سرد أسئلةٍ وإشكالاتٍ ملازمة لبحث الأحرف والقراءات، وإتباعُها بإجابات وافية تزيل الشبهة، وتنزل السكينة في النفوس.

وسنرى – بعدُ- رأيَ الإمام في معنى الأحرف وتحقيق القول في النسبة المشهورة إليه في كتب علوم القرآن كما – نبه إليه المحقق الدكتور حسن عتر- مما أعدّه إضافة علمية مهمة للغاية، سنقف معها وِقفة متأنية إن شاء الله في مكانها من هذا البحث.

ولا بأس بتقديم فكرة مجملة عن خلاصة ما وصل إليه كاتب هذا المقال في معنى الأحرف في ما بحثه ونشره منذ أكثر من عقدين من الزمن في كتاب القراءات القرآنية (تاريخها – ثبوتها- حجيتها–وأحكامها)[٤] فقد جمع كل ما وقف عليه من

---

(١) هو القاسم بن سلام، أبو عبيد الهروي البغدادي، ثقة فاضل من كبار العلماء بالقراءات والحديث والفقه والعربية والأخبار، له تصانيف في فنون كثيرة في علوم الاسلام ،كان ذا دين وسيرة جميلة،، ت ٢٢٤هـ. (وفيات ا لأعيان٤/ ٦٠ ، طبقات الحفاظ،١٨٢)

(٢) استدللت على ذلك بما تيسر في أطروحتي للدكتوراه عن تواتر القراءات، يسّر الله طباعتها وانتفاع الناس بها.

(٣) وهذا الامر له قيمته العظيمة عند أهل الحديث

(٤) انظر:(ص ١٠٢-١٤١) منه.ط١، دار الغرب، بيروت،١٩٩٩م

وانظر في معنى الحديث الكتب الآتية:الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها،لحسن عتر (المحقق)، =

أقوال منقولة عن أهل العلم في ذلك – مما ذكره الرازي هنا وغيره- فبلغت ما يزيد علىٰ الخمسين، الأكثرية الكاثرة منها غير مقبولة في ميزان العلم، ولا يعرف لها قائل، ولا يمكن أن يفسر بها الحديث برواياته الثابتة. ولم يسلم من هذه الأقوال إلا نزر يسير لا يتجاوز السبعة، ناقش أهل العلم خمسة منها وكادت تجتمع كلمة المحققين منهم علىٰ ردها، وما قَبل أكثرهم إلا أحد قولين :

القول الأول : أن يكون المراد سبع لغات من لغات العرب الفصيحة ولهجاتهم الشائعة زمنَ النبوةِ ونزولِ الوحي. ثم اختلفوا بعد ذلك في أمرين :

- الأول : هل هي في الموضع الواحد أم منتشرة في القرآن، بحيث إذا بلغت سبعة ولو في موضع صح تأويل الحديث؟

- والثاني: في تعيين القبائل التي نزل القرآن بلغاتهم.

القول الثاني : أن يكون المراد سبعة أوجه من التغاير والاختلاف في كلام العرب وأساليبها من إبدال حرف بحرف أو كلمة بكلمة أو اختلاف حركة كل ذلك مع تغير المعنىٰ ودون تغيّر المعنىٰ، أو تقديم وتأخير، أو تصرف في اللغات من فتح وإمالة وتفخيم وترقيق، ونحو ذلك ثم اختلفوا في تعيين هذه الأوجه السبعة، وفي ذكر أمثلتها.

وكان لي ملحوظات تبعها رأي جديد ترجّح لديّ – بتوفيق الله – لأدلة قوية.

أما الملحوظات :

فالأولىٰ: أن القول بان الأحرف لغات قول جامع ذهب إليه كثير من أهل العلم والتحقيق، خاصة إذا أعرضنا عن الخلاف المتفرع عن أصل القول بسبب فقدان الدليل المعين للانتشار وكيفيته أو لأسماء القبائل وعددها.

والثانية : أن الخلاف في تعيين الأوجه عند الذين ذهبوا إلىٰ هذا القول وهم

=

الأحرف السبعة للقرآن لأبي عمرو الداني،حديث الأحرف السبعة،اعبد العزيز القاري،الكلمات الحسان،لمحمد بخيت المطيعي، وغيرها كثير.

كثيرون لا يضر لإمكان حصرها جميعا في قول بعضهم أو في محاولة جامعة هُديتُ إليها.(ستنشر في الطبعة الثانية من الكتاب المذكور إن شاء الله)

والثالثة : أن إمكانية الجمع بين القولين في قول واحد إذا اجتُنبت التفريعات التي لا دليل عليها – أمرٌ ممكن جدا، وهو ما حاولته وهُديت إليه بحمد الله.

أما الرأي الجديد: فهو ما أشرت إليه بأن المراد بالأحرف السبعة سبعُ لغات عربية فصيحة منها لغة قريش قطعا لم تتعد أوجه الخلاف بينها فيما نزل من القرآن سبعة أوجه عُرفت بالاستقراء.

أما رأي أبي الفضل الرّازي فسيأتي الكلام عليه في موضعه إن شاء الله في المطلب الثالث من المبحث الثاني .

المبحث الثاني: عرضُ مباحثِ الكتاب

قسم المؤلف كتابه إلىٰ مقدمة مختصرة وثلاثة أبواب، وتحت كل باب مجموعة من الفصول، ولذا سأعرض مباحثه هنا – باختصار – في ثلاثة مطالب يسبقها رابع - هو أولها-عن عنوان الكتاب وما قيل عنه، والله الموفق.

❋ ❋ ❋

المطلب الأول: عنوان الكتاب.

الكلام علىٰ تسمية هذا الكتاب النافع ينحصر في أربعة نقاط :

١- أقوىٰ الاحتمالات أن عنوان الكتاب هو ما وُجد مثبتا علىٰ النسخة المخطوطة الفريدة التي طبع منها الكتاب [١] وهو هكذا " كتاب في معاني قول النبي صلىٰ الله عليه وسلم (أنزل القرآن علىٰ سبعة أحرف)".

وهناك احتمالات أخرىٰ سيأتي ذكرها إن شاء الله.

٢- العنوان المثبت علىٰ غلاف النسخ المطبوعة بعناية الدكتور حسن عتر من وضع الشيخ المحقق المذكور وقد نبه علىٰ ذلك بجلاء وعن الغاية من صنيعه بوضوح[٢]، ثم أثبت العنوان الموجود في المخطوطة ص١٦١ عند بداية تحقيق نص الكتاب.

٣- ذكر الشيخ المحقق للكتاب احتمالات ترد علىٰ الجزم بنسبة العنوان لصاحب الكتاب ثابت النسبة إليه نلخصها في نقاط أربع [٣]:

أ- هل العنوان كتبه المؤلف، أم هو من وضع الناسخ أو غيره حسب ما اطلع عليه من موضوع الكتاب، أم من عبارات المؤلف في مقدمته؟.

ب-عبارة المؤلف في مقدمة الكتاب تحتمل أنه قصد إيراد اسم الكتاب، وتحتمل أنه أراد التعبير عن مضمون الكتاب.

ج-نسب كثيرون نقولا لأبي الفضل في القراءات الشاذة لكتاب عنوانه "اللوائح" أو" اللوامح"[٤] مما يرجح كونه كتابا آخر غير كتابه هذا عن الأحرف السبعة.

ويُشكل علىٰ ذلك نسبة كلام إلىٰ الرازي مما يوجد في كتابه هذا إلىٰ اللوائح أو اللوامح، وجوابه بناءً علىٰ الترجيح السابق أن إمكان تضمين المؤلف كتابا له مباحث من

(١) وهي نسخة مكتبة المدرسة الأحمدية بحلب الشهباء بسورية الجريحة، قلت: ولعلها هي التي في مكتبة الأسد كما نبه علىٰ ذلك علي العمران في تحقيقه النافع لمنجد المقرئين لابن الجزري.

(٢) انظر : ص ١٥٠ من قسم الدراسة.

(٣) انظرها بالتفصيل ص٤٤ وما بعدها.

(٤) واحتمال التعدد وارد، وإن كان مستبعدا، واحتمال التصحيف أقوىٰ، والله اعلم.

كتاب له آخر أمر ممكن ومعهود، فيبقىٰ احتمال كون اللوائح أو اللوامح كتابا آخر أقوىٰ من احتمال كونهما اسمين أو كون أحدهما اسما لكتابه هذا، والله أعلم.

٤-والذي يبدو راجحا -عندي-هو أن عنوانه ما هو مثبت علىٰ المخطوطة، لسببين:

أ-قوة الاحتمال، كما ذكر المحقق.

ب-ذكر ابن الجزري له في المنجد كذلك ، أو بما يرجح ذلك ،كما سيمر معك هنا .

٥-الاحتمالات السابقة تتوجه لعنوان الكتاب، أما نسبة الكتاب للمؤلف فثابتة إن شاء الله، وقد ذكر المحقق أدلة ذلك مجملةً، فراجعها هناك إن احتجت إليها[1]، وهاكها هنا مختصرة:

- الدليل الأول: كتابة العنوان مقرونا باسم المؤلف علىٰ غلاف مخطوطة الكتاب؛ بخط واحد.

- الدليل الثاني: تصريح الرازي في مقدمة كتابه يثبت نسبة الكتاب اليه.

- الدليل الثالث: أن المصنف يروي الأحاديث بأسانيده إلىٰ منتهاها وبعضها مرويٌّ عن أبيه بوصفه واسمه.

- وأضيف دليلا رابعا: هو نقل السابقين عنه (مع نسبة الكلام للرازي) ومنهم ابن الجزري في المنجد، حيث قال عند النقل عنه نقلا طويلا من كتابه المذكور: وقال الإمام شيخ الإسلام المجمع علىٰ علمه وفضله وولايته، أبو الفضل عبد الرحمن بن أحمد الرازي (رحمه الله) في كتابه الذي ألفه في معاني حديث " أنزل القرآن علىٰ سبعة أحرف "[2]

❊ ❊ ❊

---

(١) انظر صفحة ١٥٠-١٥١ من قسم الدراسة.

(٢) نظر: منجد المقرئين ،ط١: دار الكلم الطيب، دمشق،سنة ١٤٢٨/ ٢٠٠٧، ص ١٣٦.

المطلب الثاني: في الكلام على الباب الأول من الكتاب

وقد عنونه المحقق ب:[**أحاديث الأحرف السبعة ورواتها**][1]

وسأعرض ذلك في فقرتين :

الفقرة الأولىٰ : ذكر المنهج العام للمؤلف والمحقق [2] في هذا الباب.

في هذا الباب سرد المؤلف سبعا وأربعين رواية بسنده المتصل إلىٰ مصدرها، مستهِلًّا ذلك بذكر الصحابة رواةِ أحاديث الأحرف السبعة وهم: عمر، وعثمان، وعلي، وعبد الله، وأبي، وزيد بن ثابت، وعبد الله بن عمرو، وعبد الله بن عباس، وحذيفة بن اليمان، وأبو هريرة، وسمُرة بن جندب، وأبو الجهم الأنصاري، وأبو بكرة، وأم أيوب الانصارية، رضي الله عنهم أجمعين.

ثم ذكر بأن الخبر جاء أيضا – " عن عمرو بن العاص، وأبي أيوب الانصاري، وأنس بن مالك، وزيد بن أرقم " وقال: " ولم أظفر بمسانيدهم ولا بما جاء عن زيد ابن ثابت"[3] .

وقد حاول السيوطي استقراء جميع من رُوي عنهم الحديث من الصحابة فزاد علىٰ الرازي سليمان بن صرد، وعبد الرحمن بن عوف، وعمرو بن أبي سلمة، ومعاذ بن جبل، وهشام بن حكيم، وأبا سعيد الخدري، وأبا طلحة الأنصاري، لكنه لم يذكر أربعة ممن ذكرهم. [4]

وزاد محقق الكتاب علىٰ من ذكرهم السيوطي والرازي: عبادة بن الصامت، فقد أغفلاه[5]

---

(١) معاني الأحرف السبعة من ص١٦٩ إلىٰ ص٢٧٢

(٢) أضفت هنا شيئا عن عمل المحقق لأهمية تحقيقه ولنفع القارئ به ، وإلا فإن الدراسة أساسا عن الأصل لا عن التحقيق.

(٣) المصدر نفسه ص ١٧٠ ، فيكون مجموع مَن ذكرهم تسعة عشر صحابيا، ولم يرو بسنده إلا عن أربعة عشر منهم.

(٤) يكون مجموع من ذكرهم السيوطي واحدا وعشرين صحابيا.

(٥) انظر كتابه " الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها" ص١٠٨

ثم بعدما مهد بما ذكرتُ بدأ بسرد مسانيد الصحابة الذي وصله حديثهم ذاكرا سنده لكل رواية بالتفصيل.

وقد اهتم المحقق بهذا الباب أيّما اهتمام، فعرّف برجال أسانيد المؤلف واحدا واحدا، مع بيان ما قال عنه علماء الجرح والتعديل، مذيّلا كل ذلك بالحكم علىٰ الحديث وفق منهج المحدثين، مع فوائد ودرر نفيسة يكرمنا بها بين الفينة والفينة[1]

الفقرة الثانية : في عرض مختصر لعمل المؤلف والمحقق في هذا الباب.

نذكر هنا عرضا موجزا لطرق ذكر المؤلف للأحاديث بأسانيده، ثم طريقة تعليق المحقق عليها؛ لأخذ تصور واضح عن الأحكام التي قررها هذا البحث، والله الموفق.

حديث أبي بن كعب رضي الله عنه [2]

سرد المؤلف الحديث بإسناده تحت هذه الترجمة، فقال : حدثني أبي- رحمه الله- حدثنا أبو بكر الشافعي محمد بن ابراهيم، حدثنا أحمد بن عبيد الله النّرسي، حدثنا عبيد الله بن موسىٰ، حدثنا ابن أبي ليلىٰ عن أبي بن كعب رضي الله عنه عن النبي صلىٰ الله عليه وسلم أنه قال :" إن جبريل عليه السلام أتاني، فقال: إن ربك يأمرك أن تقرأ علىٰ سبعة أحرف".

وعند نهاية الرواية وضع المحقق حاشية وترجم لرجال الإسناد واحدا واحدا، مع بيان مرتبة كل واحد منهم في علم الجرح والتعديل، ثم ختم بتخريج الحديث فقال: " أخرجه في سياق أطول بفرق يسير الإمام أحمد المسند (٥/ ١٢٧) وابنه رواه علىٰ المسند : (٥/ ١٢٨)[كذا] وابن جرير جامع البيان: (١/ ٦٩ حديث ٦٩) ومسلم (كتاب صلاة المسافرين، باب بيان أن القرآن علىٰ سبعة أحرف: (١/ ٥٦١ حديث ٨٢٠) وابن حبان كما في (الإحسان:٢/ ٨٣) كلهم من طريق عبد الله بن عيسىٰ بن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ عن أبيه عن جده عن أبي بن كعب مرفوعا.

أقول فالحديث صحيح سندا ومتنا. والله أعلم[1]"

---

(١) انظر :كتاب معاني الأحرف السبعة من ص ١٧١إلىٰ ص٢٧١

(٢) وهو الحديث الثالث عشر، انظر: صفحة ٢٠٨ من الكتاب محل الدراسة.

وعلىٰ هذا النهج –وأحيانا بتفصيل أوسع– سار المحقق في هذا الباب دون استثناء أي رواية، فخدم بذلك الكتاب وأحاديث الباب من الناحية الحديثية خدمةً عظيمة، رحمه الله رحمة واسعة.

❊ ❊ ❊

=

(١) المصدر نفسه، ص ٢٠٩

المطلب الثالث: في الكلام على الباب الثاني من الكتاب

وقد عنونه المحقق ب:[**مذاهب العلماء في الأحرف السبعة**][١]

وسأعرض فيه لمسألتين فقط:

الأولىٰ : ترتيبُ الأقوال المذكورة وضبطُها قدرَ المستطاع ليسهل فهمها واستيعابها.

الثانية : وِقفة مع أهم فائدة نبّه إليها المحقق، ودفعتني لكتابة هذا البحث، وهي تصحيح خطأ شائع بنسبة قول مهمّ للرازي عند أغلب العلماء، هو في الحقيقة لا يقول به، سائلا المولىٰ التوفيق.

المسألة الأولىٰ : الأقوال التي ذكرها أبو الفضل في تفسير معنىٰ الأحرف [٢].

قدم لذلك ببيان الإجماع علىٰ أن المراد بالأحرف في الحديث - أي من ناحية اللغة – هو "الأوجه، وليست حروف التهجّي ولا حروف المعاني "[٣]، يقصد وجوها من الاختلاف سواء قلنا: لُغات، أو غيرها، كما سيأتي معنا، ثم ببيان المراد بعبارة "كلها شافٍ كافٍ" الواردة في بعض الروايات[٤]، ثم مَهّد بحصر الأقوال في أربعة أقسام، ثلاثة منها لا يَنِدّ عنها أي قول مما سيذكره، ورابعها لا خلاف في كونه غيرَ مراد.

أما الأول : فالقول بأن المراد سبعة أوجه من اختلاف المعاني فقط دون الألفاظ.

وأما الثاني : فالقول بأن المراد سبعة أوجه من اختلاف الألفاظ فقط دون المعاني.

---

(١) المصدر السابق من ص٢٧٣ إلىٰ ٣٥٦ -١

(٢) انظر المصدر نفسه ص ٢٧٨ فما بعدها

(٣) انظر المصدر نفسه ص ٢٧٥-٢٧٧

(٤) منها رواية أحمد في المسند ٥/ ٥١ وقد ذكرها ابن الجزري في النشر ١/ ٢١ والطبري في تفسير ١/ ٤٣ (انظر مجمع الزوائد للهيثمي ٧/ ١٥١)

وأما الثالث : فالقول بأن المراد سبعة أوجه من اختلاف الألفاظ باتفاق المعاني واختلافهما.

وأما الرابع : وهو اتفاق الألفاظ باتفاق المعاني فلا فائدة منه، إلا ان يكون علىٰ جهة التأكيد[1]. هذا ما ذكره بإجمال؛ وأما التفصيل فسأذكره ملخصا قدر المستطاع، والله الموفق.

القول الأول : التغاير في المعاني دون الألفاظ، وذكر تحته خمسة أقوال:

الأول: أن الأحرف السبعة سبعةُ معان مع اتفاق الألفاظ، ذكره منقطعا عن ابن عباس مع بيانه بالتفصيل[2]

الثاني : نحو القول الأول، ذكره – أيضا– عن ابن عباس لكن البيان مختلف [3]

الثالث والرابع والخامس: نحو القول الأول، ذكره مُصدَّراً بكلمة "قيل" وذكر ثلاثة أنواع من البيان [4] تختلف كل واحدة عن سابقتها، بحيث يعدّ كل واحد قولا مستقلا.

ثم عقب علىٰ هذه الأقوال الخمسة بقوله " غير أنها لا تحتمل أن تكون معاني الأحرف السبعة التي رخّصت لرسول الله صلىٰ الله عليه وسلم أن يقرأ القرآن عليها؛...ذلك لأن تلك الأحرف السبعة هي توسعة في لفظ القراءة للأمة، ولم يكن تنازعهم إليه في المعاني فحسب دون الألفاظ"

ثم راح يبين ما عسىٰ أن يكون المراد من الروايات عن ابن عباس وغيره التي فيها ذكر المعاني وحصر بعضِهم لها في سبعة بما يَحسُن الوقوف عليه [5]

القول الثاني: التغاير في الألفاظ دون المعاني، وذكر تحته ما عدّه المتأخرون

(١) انظر: معاني الأحرف السبعة ص ٢٧٨-٢٧٩، وص ٣٤١-٣٤٢

(٢) انظر المصدرالسابق ص ٢٨٠-٢٨١

(٣) انظر المصدر نفسه ص ٢٨٢

(٤) انظر المصدر نفسه ص ٢٨٥

(٥) انظر المصدر نفسه ص ٢٨٧ ومابعدها

أقوالا متباينة أو متداخلة، ناسبا الأقوال إلىٰ قائليها، وذلك كقول بعضهم بأنها ألفاظ سبعة في الموضع الواحد، أو كقول بعضهم بتوزعها في القرآن، أو باختلافهم في تعين القبائل، ثم عقب علىٰ ذلك بما يدل علىٰ ردّه له قائلا: " فعلىٰ هذا حملُ الأحرف علىٰ اللغات فقط ليس بحد لها "[١] وأكد ذلك بعد مزيد من البيان بأن الدليل قام علىٰ" أن مجرد اللغات لم يعمّ الأحرف السبعة، والله أعلم"[٢]

القول الثالث:

التغاير في الألفاظ باتفاق المعاني واختلافها[٣] ، وذكر تحته مذاهب العلماء في تعيين هذه الأوجه، مُتْبعا ذلك بنقد لها:

المذهب الأول : مذهب الذين حددوها كما يلي :

١- الجمع والتوحيد
٢- التذكير والتأنيث
٣- وجوه الإعراب
٤- وجوه التصريف
٥- اختلاف الأدوات
٦- اختلاف المخاطبة عينا ومواجهة
٧- التفخيم والإمالة والمد والقصر والهمز وتركه

وقد نسب هذا القول إلىٰ بعض أعيان الفقهاء دون تعيين، وحذف أمثلتها لشهرتها، ثم عقب عليها بعدم شمولها لأنواع الاختلاف بين القراءات[٤]

(١) المصدر نفسه ص ٢٩٨

(٢) المصدر نفسه ص ٣٠٠ وانظر تفصيل هذا القول وتفريعاته ، والقائلين به واختلافاتهم، وأدلتهم ومناقشاتهم في كتابي : القراءات القرآنية من ص١٢٧ إلىٰ ص١٣٤ ط دار الغرب .

(٣) وانظر تفصيل هذا القول وتفريعاته ، والقائلين به واختلافاتهم، وأدلتهم ومناقشاتهم في كتابي : القراءات القرآنية من ص١١٢ إلىٰ ص ١٢٧

(٤) انظر : المصدر السابق ص٣٠٣

المذهب الثاني: مذهب ابن قتيبة وذكره بتفصيله بأمثلته[١]

وقوله مشهور معروف، وهو - نفسه- قول الباقلاني رحمه الله.

وقد ذكر محقق الكتاب أن الباقلاني تبع ابنَ قتيبة في قوله هذا مقدّما ومؤخّرا، وقد تأكدت بنفسي من ذلك[٢]

ثم إن أبا الفضل ردّ هذا القول بأنه فاته أكثر أصول القراءات كالإدغام والإظهار والإخفاء والإمالة والهمز والروم والإشمام [٣] والتي هي عمدة العلماء في معنىٰ الخبر.[٤]

المذهب الثالث: قول من قال : كل حرف مضاف إلىٰ رجل بعينه من الصحابة، ثم بيّن – رحمه الله- أن الأمر محتمل إن كان مراد القائل " أن الأحرف مضافة إليهم علىٰ حد الجمع أو الكتابة، وكون مدارها عليهم"[٥]

وإن كان المراد" أن كل حرف من الأحرف السبعة المنزلة هو ما أضيف إلىٰ واحد منهم"، قال :" فهذا ممّا يبعد أن يكون كل حرف منها مفروزا مجموعا عند واحد منهم دون غيره"[٦]

(١) نظر : المصدر نفسه ص ٣٠٤-٣٠٨ وانظر إن شئت البرهان للزركشي ا/ ٣٣٤-٣٣٦، والأحرف السبعة للعتر١٥٢.

(٢) كذا في الأصل ولعل صوابها (من أغبياء القراء) انظر: المصدر نفسه ص ٣٠٤ من الكتاب، وص ١٢٢ من كتابي القراءات القرآنية.

(٣) الإشمام: هو ضم الشفتين إشارة إلىٰ الضمة بعد سكون الحرف الموقوف عليه من غير تصويت، ولا يكون في الحرف المضموم أو المرفوع.

أما الرّوم فهو: هو إضعاف الصوت بالحركة حتىٰ يذهب معظم صوتها، ويكون في المجرور والمكسور، وفي المرفوع والمضموم.

وكلٌّ من الروم والإشمام لا يكون في الحرف المفتوح أو المنصوب.

(٤) نظر: المصدر نفسه ص ٣٠٨

(٥) انظر المصدر السابق، ص ٣١٧

(٦) انظر: المصدر نفسه، ص ٣١٧

ثم قرر بأن الإضافة إليهم إضافة الملازمة والمواظبة [١] وليس أن كل حرف بيد واحد منهم والله أعلم [٢]

المذهب الرابع: مذهب من قال بأن الأحرف السبعة هي الأحرف المضافة إلىٰ الأئمة السبعة الذين جمعهم ابن مجاهد فَمَن بَعده من المؤلفين في القراءات.

وقد رَدَّ هذا المذهب إجمالا بقوله " وهذا مذهب دون الوسط تعلق به قوم أغبياء القراء والعوام"[٣]

ثم رده تفصيلا في نحو ست صفحات يحسن الوقوف عليها[٤]

المذهب الخامس:

تأويلات ثلاثة يحتملها الخبر قالها الرازي ولم ينسبها لأحد، ولعلها اجتهاد منه حسب ظاهر عبارته[٥]

التأويل الأول : قوله: "فمن التأويلات التي يحتملها الخبر ولم يتقدم علىٰ نظامه تأويل، وهو أن كل حرف من الأحرف السبعة المنزلة جنسٌ ذو نوع من الاختلاف.

أحدها : اختلاف أوزان الأسماء من الواحد والتثنية والجموع والتذكير والمبالغة في غيرها.

والثاني: اختلاف تصريف الأفعال وما يُسند إليه، نحو الماضي والمستقبل والأمر وأن يسند إلىٰ المذكر والمؤنث والمتكلم والمخاطب والفاعل والمفعول به.

والثالث: وجوه الإعراب.

والرابع : الزيادة والنقصان.

---

(١) تماما كالاضافة الىٰ القراء السبعة والعشرة

(٢) انظر: المصدر نفسه ، ص ٣١٨

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٢٣ وانظر الملاحق في رسالتي عن التواتر فقد خصصت واحدا منها لردّ هذه الجهالة بتفصيل كافٍ إن شاء الله.

(٤) المصدر نفسه، ص ٣٢٣.

(٥) انظر: المصدر نفسه، ص٣٣٠-٨

والخامس: التقديم والتأخير.

والسادس: القلب والإبدال في كلمة أخرىٰ، أو أحرف بأُخر.

والسابع: اختلاف اللغات."

وقد عقب الرازي علىٰ تأويله هذا بكلام يُفهم من ظاهره أنه يرجحه ويتبناه وذلك حينما قال " فهذا أعم وجه لم يفته شيء من اختلاف اللفظ بحال. بعد التقرر أنّ مصدر الخبر لم يكن إلا لاختلاف المترافعين إلىٰ النبي صلىٰ الله عليه وسلم في لفظ القرآن".

ثم قال:" فهذا التأويل مما جمع شواذّ القراءات ومشاهيرها ومناسيخها علىٰ موافقة الرسم ومخالفته ،وكذلك سائر الكلام لا ينفك اختلافه من هذه الأجناس السبعة المتنوعة، فإن وافق هذا التأويل معنىٰ الخبر؛ حذوا بحذوٍ؛ فقد أصاب من اتخذ به، وإن لم يوافقه فلا شك في دخول معنىٰ الخبر تحت هذه الوجوه، وإن لم يكن مرتبا عليها "[(1)] .

ثم أضاف ذكرَ اعتراضٍ عليه وأجاب عنه بجواب قويّ، يجعل مَن وقف علىٰ كلامه يعدّ هذا التأويلَ رأيَه، وقد سار علىٰ ذلك جماهير من العلماء سلفا وخلفا، حتىٰ يسر الله للشيخ حسن عتر–رحمه الله– طباعة المخطوطة، والوقوف علىٰ كلامه كله، وخاصة تصريحه الذي ذكره بعد صفحات، فتحقق وحقق أن هذا القول تأويلٌ ذكره اجتهاداً، لكن ليس هو ما يعتقده في معنىٰ الأحرف السبعة، بل رأيه غير ذلك كما سيأتي معنا إن شاء الله. [(2)]

التأويل الثاني: " أن تكون الأحرف السبعة سبعةُ أوجه، أمكنت أن تلحق كلّ حرف من حروف التهجّي من التغاير لفظا، إما في انفراده، وإما في اتصاله بغيره وتأليفه".

وذكر هذه الأوجه:

(١) المصدر السابق، ص٣٣١-٣٣٤ - ١

(٢) انظر هوامش ص ٣٣٤- ٤٣٥ ففيها تمهيد لما ذكرته من تحقيق المحقق للمسالة.

١- تغيير ترتيبه بالتقديم والتأخير

٢- تبديله بغيره

٣- الحذف وقسمه إلىٰ أربعة: حذف بلا عوض، ولا إرادة المحذوف، وحذف للخفة والمحذوف مراد، وحذف مع بقاء الأثر، وحذف بعوض.

٤- مدّ لينه علىٰ القصر والتوسط والإتمام.

٥- تحول حركاته من إحداها إلىٰ أخرىٰ.

٦- تباعض حركاته بالروم والإشمام والاختلاس.

٧- إسكانه بعد الحركات الثلاث(١) .

وقد ذكر مع أغلبِها أمثلتَها، ولكنه لم يعقب عليه بشيء، وهي -كما ترىٰ - لا تكاد تخرج عن التأويل السابق.

التأويل الثالث: وهو أن المراد قد يكون الأقوال الثلاثة معا وقد سبق ذكرها أي ما يتغير به الألفاظ دون المعاني، وما يتغير به المعاني دون الألفاظ، وما يجمع الأمرين.

وذلك علىٰ هذا القول الذي صدره بقوله: " وهو أقوم جميع ما تقدم من الأقاويل في نفسي أن لو ذهب إليه ذاهب" (٢)

وساق النصوص علىٰ اختلافها وحاول حملها علىٰ الأقوال الثلاثة (٣) مما لو جرّد عما بعده وما قبله لكان أجدر الأقوال بالنسبة لأبي الفضل الرازي.

القول الرابع : وقد احتمل المحقق أن يكون تأويلا رابعا (٤) ، وهو اتفاق الألفاظ باتفاق المعاني قال عنه: " لا فائدة فيه ولا يستعمل ذلك إلا في التأكيد، ومع ذلك فإنه مهما استغنىٰ المخاطب بالأول من اللفظين إذا كانا بهذه الصورة اكتفىٰ المتكلم به

(١) -انظر: المصدر السابق، ص ٣٣٨-٣٣٩

(٢) انظر: المصدر نفسه، ص ٣٤٠

(٣) انظر: المصدر نفسه، ص ١٣٤-٣٥٠

(٤) هو بعيد ؛ لأنه رابع الأقوال الثلاثة التي كررها هنا وسبق بيانه لها ص ٢٧٩،٢٨٧، والله أعلم.

أيضا، ولا فائدة في تكراره" [1]

القول الخامس: رأي أبي الفضل الخاص به [2]

وهو الذي صرح به في قوله: " فأما ما أعتقده في الخبر من وراء ما ذكرتُه، وهو أسلم المذاهب، وهو **التوصل إلىٰ ما كُلِّفْنا بهذه الأخبار، والإمساك عما كُفينا منها**"[3] .

ثم بيّنَ مقصوده بعبارته الأولىٰ؛ فقال : " فأما ما كُلفنا منه فهو أن نقرأ ما عُلّمنا من القرآن، لأنه جاء بعقب خبر الترافع : (إن رسول الله صلىٰ الله عليه وسلم يأمركم ان تقرأوه كما عُلّمتم)، مهما عرفنا ذلك وصحَّتَه ، وأن يكون موافقا للمصحف".

ثم قال مبيّنا مقصوده بعبارته الثانية :"وأن لا ننكر مالا نعرف من القراءة، ولا نتجادل فيها، ولا نماري في القرآن، ولا نجحد منه شيئا علىٰ ما مضىٰ أن : (من جحد بآية منه فقد جحده كله)، و(المراء في القرآن كفر ، وأن لا نفضل حرفا منه علىٰ حرف وعلىٰ ذلك كان القوم، وبه وردت الآثار عنهم" [4]

ثم ساق بعض الآثار الدالة علىٰ ما قرره. [5]

وتفصيل القول في هذه النسبة وتصحيح خطإ تاريخي كبير هو ما نبه إليه المحقق رحمه الله وهو ما خصصت له المحاولة الثانية كما ذكرتُ سابقا.

(١) ا المصدر نفسه، ص ٣٤٠،٣٤

(٢) المصدر السابق، ص ٣٥٢

(٣) أدلة كون هذا هو رأيَه أكثر من أن تحصىٰ، ومن ذلك تصديره له بعد ذكر الأقوال السابقة بقوله " وإذ فرغنا من ذكر ما جاء من لفظ الخبر ومعناه، وما أمكن أن يكون معنىٰ له ؛ فلْنَقُل ما أعتقده في الخبر علىٰ الجملة..."

(٤) المصدر نفسه، ص : ٣٥٣. أما مسألة التفضيل بين الأحرف والقراءات فمسألة مختلف فيها بين مانع ومجيز، وقد حررتُ القول فيها في رسالة صغيرة عنونتها بفقه التعامل مع القراءات(ط١، سنة ١٤٣٦/ ٢٠١٥، دار البلاغ ، الجزائر) فراجعها إن شئت.

(٥) نظر: المصدر نفسه ص ٣٥٤-٣٥٦

المحاولة الثانية : تصحيح خطإٍ شائع بنسبةِ قولٍ للرازي في معنىٰ الأحرف ليس هو قولَه الذي يَعتقدُه.

خَتمُ الإمامِ أبي الفضل الأقوال بهذا القول(القول الخامس)، وتصريحُه بأنه هو ما يعتقده يجعل الواقف عليه – مع ما ذكره الشيخ المحقّق – يجزم بأن هذا هو رأيُه الذي ينبغي أن يُنسب إليه، أما الرأي المشهور النسبة إليه في كتب من جاء بعده إلىٰ زماننا، فهو اجتهاد منه ذَكَرَه احتمالا وقوّاه، ولكنه لم يجزم بأنه رأيُه ومعتقدُه في معنىٰ الخبر، فالأولىٰ – بعد هذا البيان الشافي – نسبته إليه كاحتمال احتمله لا أنه قوله الذي يعتقده، بل إن التأويل الثالث الذي ذكره ورجّحه – كما هو ظاهر كلامه- علىٰ التأويلين الآخرين، بل علىٰ سائر الأقوال الأخرىٰ، هو أحرىٰ أن يُذكر قولا قويا من الأقوال المنسوبة للرازي اجتهادا واحتمالا، لا اعتقادا وجزما والله أعلم.

هذا وللأمانة أقول : قد أفاض الشيخ حسن عتر في تأكيد القول الصحيح للرازي كلما سنحت له فرصة في هذا الكتاب بشكل يجعل الواقف عليه يجزم بصواب ما ذهب إليه، فجزاه الله خيرا.[١]

وأختم بملحظ استفدتُه من أحد الأفاضل وهو: أن هذا – علىٰ التحقيق – لا يُعد تفسيرا منه لمعنىٰ الأحرف لأنه لم يُزِل الإشكال القائم في معناه، وإنما هو بيان للموقف المشروع في التعامل مع الأحرف واختلافها.

قلت: وهو ملحظ مهم، ولعله يشبه ما انتبهت له عند عرض قول القاضي عياض ومن وافقه مع الأقوال في معنىٰ الأحرف وهو أنه ليس تفسيرا للفظ الأحرف إنما هو حمل للحديث علىٰ التعدّد دون حصر بالسبع علىٰ عادة العرب في كلامها[٢]

❊ ❊ ❊

(١) انظر مثلا:الصفحات :١١٣-١٢١ ، ٣٣١-٣٣٥، ٣٤٠، ٣٥٦.

(٢) انظر: القراءات القرآنية للباحث ص ١٠٧.

المطلب الرابع: في الكلام على الباب الثالث من الكتاب .

وقد عنونه المؤلف بقوله: **(وهذا باب في ذكر الأسئلة)**

وفيه عرض لنحو خمسين سؤالا[1] كثيرٌ منها من طروحات الزنادقة والمبتدعة وأهل الأهواء كما ذكر المؤلف حين قال :

" لكنّا بُلينا في الوقت بقوم يصلون معنا في مساجدنا ويجادلوننا في أمر ديننا، وهم الشياطين علىٰ ما ورد به الأثر، ثم إنهم يسألون عما شاؤوا، ويقولون ما أرادوا، ويقرؤون من القراءة ما أحبوا...ولم يكن لنا بد من إيضاح هذه المسائل، لإزالة ما يُحدِث مَنْ ظَهَرَ من المبتدعة وذوي الأهواء المضلة والزنادقة في قلوب أهل السلامة والاستقامة من أولىٰ اللين، مِنَ الريب والشك في نحو هذه المسائل، والله الموفق"[2].

وسترىٰ بوقوفك عليها أنه لا يمكن عدُّها – دائما – جميعها نفثات من نفثات الشياطين أو طروحات الزنادقة والمشككين، بل إن بعضها تساؤلات تدور في أذهان طلاب العلم الجادّين؛ لذلك كان الوقوف عليها من الأهمية بمكان.

وأنا هنا سأحاول الاقتصار علىٰ رؤوس بعض هذه التساؤلات تنبيها بالأهم علىٰ المهم، وبالأعلىٰ علىٰ الأدنىٰ ثم أذكر نموذجا من عرضه لها وجوابه عليها ليعرف منهجه ويُستهدىٰ بالمثال علىٰ ما لم يسعه المقال.

أولا : نماذج من الأسئلة والإشكالات والشبهات (عُرضت بتصرف)

١. إذا قلتم : إن الأحرف السبعة هي اختلاف الألفاظ وجب أن يكون هذا التغاير لازما لجميع كَلم القرآن ؟

٢. كيف يبلغ الخلاف في بعض الكلمات أكثر من سبعة أو أدنىٰ منها ؟

(١) المصدر السابق،٣٦١-٣٦٢

(٢) أخذ هذا الباب نحوا من ١٨٨ صفحة من الكتاب المطبوع ابتداء من ص ٣٦٣ إلىٰ آخر الكتاب ص ٥٥١

٣. كيف تتعدد الوجوه والقرآن ما نزل إلا مرة واحدة، ولم يتكرر نزوله ؟

٤. الأثر عن عمر بأن القرآن نزل بلغة قريش يدل علىٰ أن التنزيل كان بوجه واحد.

٥. كيف يكون التنزيل بلغة قريش وهو موصوف بلسان العرب علىٰ العموم، مع ما فيه من لغات غير قريش؟.

٦. هل اختار أحد من السلف حرفا لم يُرْوَ عمن سبق ؟!

٧. إذا كان مبنىٰ الحروف واختلافها علىٰ الأثر، فما بال هذه الترجيحات التي جاءت عنهم بينها ؟!

٨. إذا كان الاختيار عند القراء مبنياً علىٰ الأثر، فلماذا توجيه القراءات؟!

٩. لماذا لم يكن هناك اختيار في عهد الرسول صلىٰ الله عليه وسلم كما كان في عهد التابعين فمن بعدهم؟

١٠. القراء كثيرون غير المشهورين، فما الذي أوجب العدول عن أولئك والأخذ باختيار هؤلاء؟

١١. إذا كان القراء قد اختاروا حروفا بعينها فما شأن الرواية عنهم تعددت ؟

١٢. هل يجوز التقليد في القراءة وحرفها بعد الأمر بالاجتهاد في أحكام الشريعة؟

١٣. كيف لا يجوز مخالفة مصحف عثمان والأعلام خالفوه في حروف ؟

١٤. لماذا لم يُكتب المصحف علىٰ حرف واحد مشكولا مضبوطا ليكون بذلك أبعد عن الإيهام والشبهة والإبهام ؟!

١٥. لماذا لم يتم الجمع زمن رسول الله صلىٰ الله عليه وسلم ؟!

وبعد: فهذا مختصر لأهم الأسئلة والإشكالات التي عرضها الشيخ وناقشها مناقشة العالم الحصيف، ولابد أنك بوقوفك عليها أدركت أهميتها وخطورة الجهل بأجوبتها، ونحمد الله أن ما ذكره الشيخ من أجوبة كاف ووافٍ، ولا مناص من الاطلاع عليها، والمجال لا يحتمل عرضها جميعا ولا تلخيصها لذلك اكتفيت بالإحالة عن الإطالة[1]، وبمثال يتّضح به المقال.

(١) انظر: الباب الثالث من ص: ٣٥٧ الىٰ ص: ٥٥١

ثانيا : عرض نموذج لسؤال وجوابه.

من أحسن الأجوبة ما أجاب به عن سؤال هذا نصه :

" فإن قيل : فهلا اختيرت الحروف علىٰ نحو ما نجده عن التابعين ومَن بعدهم، في عهد رسول الله صلىٰ الله عليه وسلم ؟.

فالجواب: إنما لم يفعلوا ذلك لخلال:

إحداها: لأنهم لم يعلموا [بتكملة][1] التنزيل، ولا تتمة الأحرف السبعة، فيُختار منها.

والثانية: لأنهم لم يكونوا مما يأمنون حينئذ من تغايرها نسخا، فلو اختاروا حرفا في مبلغ التنزيل، لَلَزم الرجوع أن لو نُسِخ منها شيء فيما نُسخ منها [2] .

والثالثة: لأنّ الواحد منهم لم يكن يختار حرفا علىٰ ما سمعه من رسول الله صلىٰ الله عليه وسلم. وقد أضيف إليهم بعضُ الحروف لهذا المعنىٰ.

والرابعة: لأنه لم يكن في الواحد منهم من الاتساع في اختلاف الحروف، [كيما][3] يحتاج أن يختار منها شيئا علىٰ شيء، ولو كان لهم من الاتساع فيها كما جاء من بعدهم، واتسع فيها لحصولها له من قبل جماعتهم، لما ترافعوا فيها إلىٰ رسول صلىٰ الله عليه وسلم، ولما أنكر بعضهم قراءة بعض .

والخامسة: أن الواحد منهم ربما لم يكن يعرف جميع الناسخ والمنسوخ، فيَختار، تجنبا من الاتخاذ بالمنسوخ.

والسادسة: أن القوم سبقوا اللحن والعجمة، فلم يحتاجوا مع ذلك الاختيار، وهذا مما ينكشف بمن اختار من بعدهم.[4]

* * *

(١) قال المحقق: في الأصل : (بتكمة) بدون لام، سهو في النسخ١

(٢) كذا في الأصل ولم يتبين لي وجهه .٢

(٣) قال المحقق:في الأصل المخطوط:(كما).- ٣

(٤) انظر:المصدر السابق،ص٤٤٣٠

المبحث الثالث
وقفات مع منهج المؤلف ودرر كتابه وما يؤخذ عليه

المطلب الأول : منهج المؤلف في كتابه.

قلت في ما مضىٰ بأن المؤلّف سبق من جاء بعده في هذا المؤلف القيم، وسنحاول إجلاء ما تميز به منهجه في عناصر أربعة :

الأول : ما يتعلق بالمنهج العلمي لكتابة البحوث والمؤلفات.

الثاني: ما يتعلق بعلم الحديث.

الثالث: ما يتعلق بعلم أصول الفقه والاستنباط.

الرابع: ما يتعلق بالرد علىٰ الشبهات والإجابة علىٰ الإشكالات.

أما الأول : وهو ما يتعلق بما اصطلح عليه حديثا بمنهج البحث العلمي.

فقد سبق المؤلف إلىٰ كثير مما استقر عليه أمر الباحثين حديثا من شروط وضوابط ومناهج ليكون البحث مقبولا في ميزان البحث العلمي الناجح، محققا الغايات المنشودة من البحوث والمؤلفات، ومن ذلك – علىٰ وجه الاختصار-:

أ-تقسيمُه مؤلَّفَه إلىٰ مقدمة وأبواب وفصول مرتبة ترتيبا علميا دقيقا، فبدأ-بعد المقدمة- بنصوص الأحرف ثم بأقوال العلماء في بيان المراد منها ثم بالإشكالات والتساؤلات والاعتراضات مشفّعة بالإجابات والتوضيحات.

ب-ذِكرُه في المقدمة أهمية الموضوع وشدة الحاجة إلىٰ إزالة إشكالاته والدافع إلىٰ تأليفه.

ج-تقديمُه للأصل علىٰ الفرع وذلك بتقديم نصوص الأحرف ثم بعد ذلك ذكر أقوال أهل العلم فيها.

د-تعليقُه علىٰ الأقوال بما يراه مقبولا منها أو مردودا، وهو ما يسميه العلماء والمعاصرون بظهور شخصية الباحث.

وأما الثاني: وهو ما يتعلق بعلم الحديث سألخصها في نقاط أربعة كما نبه علىٰ ذلك المحقق :

١-ذكر الأحاديث علىٰ طريقة المسانيد، وبأسانيده الخاصة، وهو من المتقدمين، وهذا أمر له شأنه وخطره عند علماء هذا الفن.

٢-تعويله علىٰ الإسناد العالي دون النازل ما أمكنه ذلك.

٣-حرصه علىٰ التنبيه علىٰ أهمية التوفيق بين ألفاظ الأحاديث لحسن الفهم للمراد منها. وسيأتي الكلام عليه في النقطة الثالثة

٤-إظهاره وَفرة أسانيد الحديث عنده وتعدد مخارجه، بما يؤكد احتمال تواتره الذي سبق إلىٰ تقريره أبو عبيد القاسم بن سلام، ووافقه علىٰ ذلك كثير ممن جاء بعده. [1]

وأما الثالث: وهو ما يتعلق بأصول الفقه والاستنباط فيتلخص فيما يلي :

أ-اعتماده الكلي علىٰ المصدر الذي هو مظنة بيان الموضوع وهو السنة النبوية التي هي مصدر التشريع بعد القرآن- بإذن الله- تأسيسا، ومع القرآن- بأمر الله- بيانا وتوضيحا.

ب-محاولة جمع النصوص كلها في الموضوع الواحد قبل الجزم بالمراد منها

ج- التوفيق بين ما ظاهره الاختلاف بين النصوص ومحاولة إزالة إشكالات عباراتها، وذلك بالرجوع إلىٰ لغة العرب وبإعمال قواعد الأصوليين المعروفة كحمل المطلق علىٰ المقيد، والعام علىٰ الخاص، ونحو ذلك.

وأما الرابع : وهو ما يتعلق بالشبهات والرد عليها فكأنه عاش زمان المستشرقين وأباطيلهم، وسبق إلىٰ منهج الباحثين في الرد عليهم، فكان يذكر الشبهة أو الإشكال – بطريقة الفَنْقَلة[2] غالبا-كأنه قائل به، ثم يكرّ عليه بالإبطال والبيان، بما يجعل الواقف علىٰ كلامه قويّ الحجة، مستقيم التفكير، واسع المدارك، إن شاء الله.

(١) عدم جزم كثير من علماء الحديث بتواتره رغم حرصهم الشديد علىٰ التمثيل للحديث المتواتر، وكثرة روايات الحديث وتعدد مخارجه رجّحا لديّ ان الحديث متواتر معنىٰ لا لفظا، والله أعلم وأملي أن يقيض الله له متخصصا في الحديث – حقّا وصدقا- يزيل عنا هذا الإشكال.

(٢) الفنقلة: كلمة منحوتة من قولهم : فان قيل، قلنا.

المطلب الثاني : بعض فوائد الكتاب ودرره

لا ريب أن في كتاب أبي الفضل فوائدَ ودررا كثيرة، أشرنا إلىٰ بعض كلياتها فيما عرضناه سابقا، وسنحاول ترتيبها وتلخيصها هنا ثم نذيلها بأخرىٰ متناثرة هي أشبه ما تكون بدرر التقطتها الآلة التي أسعفنا الله بها ونحن نتعامل مع الكتاب :

فمن الكليات ما يلي :

١-التقديم بين يدي المؤلفات بما يدل علىٰ ما تحويه وبما يجعل القارئ يستأنس ويتهيأ للاستفادة مما فيه.

٢-تقديم النصوص التي يبنىٰ عليها البحث قبل ما يُستنبط منها.

٣-ترتيب النصوص حسب صحتها وأهميتها، أو غير ذلك من الاعتبارات المرعية.

٤-سرد ما يقف عليه الباحث من أقوال السابقين.

٥-التعقيب علىٰ الأقوال، وبيان مواطن القوة والضعف فيها.

٦-تأخير القول الذي يراه الباحث راجحا بعد سرد أقوال السابقين.

٧-عرض الشبهات والإشكالات بشكل واضح جلي، ثم محاولة ردها ومناقشتها بما يقتضيه الحال، وما يسعه المجال.

أما الفوائد المتناثرة فأقتصر علىٰ بعضها :

من ذلك : ما نبّه عليه المحقق وهو ما أسمّيه: (ما تغيّر من إطلاقات السلف في اصطلاحات الخلف) ومثاله في الكتاب: إطلاق لفظ المقطوع علىٰ ما اصطلح عليه المتأخرون بالمنقطع [١]

ومثاله في تراثنا : مصطلحات كثيرة منها: الفقه، النسخ، القارئ، الحديث المرسل، الحديث المقطوع، ....

ولا شك أن عدم الانتباه إلىٰ ذلك يؤدي إلىٰ سوء الفهم لأقوال أهل العلم، وإلىٰ تقويلهم ما لم يقولوا.

---

(١) انظر: المصدر السابق، ص ١٢٨

ومن ذلك: أن تفسير الأحرف في الحديث - لغةً- بالأوجه لا خلاف فيه، وأن ذلك محل إجماع، وأنه لا يقصد بها فيه حروف التهجي ولا حروف المعاني [1] وهي ملاحظة لم أقف عليها عند أحد غيره، رغم كثرة ما قرأته من كلامِهم في ذلك.

ومن ذلك : لو قال قائل: بأن الأمر بالاقتداء بأبي بكر وعمر-رضي الله عنهما- الوارد عن رسول الله صلىٰ الله عليه وسلم دليلٌ علىٰ أن جمع القرآن كان بالنص قبل الإجماع، لكان له ذلك لدخول ذلك تحت الاقتداء [2]، وهي أيضا لفتة لم أجدها عند غيره.

ومن ذلك : قوله : جميع ما نقرؤه في الوقت، حتىٰ المد والقصر، والروم والإشمام، وغيرها ،... فإنها منقولة إلينا مرفوعة بآثار صحيحة، وهي سنّة متبعة، وداخلة في الأحرف السبعة المنزَل عليها القرآن. والأخبار في مثل ذلك والآثار به أكثر من أن تُحصىٰ، مما يدل علىٰ توقيفه علىٰ التنزيل لا غير. وكما لم يكن لمن لقيناهم أن يأخذوا علينا بما لم يقرؤوا، وكذلك لم يكن لمن كان قبلهم ذلك"[3].

وهو تأكيد منه علىٰ سنة التلقي، وعلىٰ وصول القرآن إلينا بقراءاته بالسند المتصل باللفظ والأداء إلىٰ رسول الله صلىٰ الله عليه وسلم.

ومن ذلك : مبحث رائع في رد قول من قال بنسخ أحرف ستة وبقاء واحد، بأدلة كالشمس في رائعة النهار [4]، مما يجعله مرجوحا دون تردد في ميزان التحقيق والتدقيق.

ومن ذلك : عبارة مهمة قد ينسبها البعض إلىٰ ابن الجزري، وهي عبارة الرازي بحروفها وهي قوله : " وليعلم أن ليس المُراعىٰ في الأحرف السبعة المنزلة عددا من الرجال دون الآخرين، ولا الأزمنة ولا الأمكنة. وأن لو اجتمع عدد لا يحصىٰ من

(١) انظر: المصدر نفسه، ص ٢٧٥

(٢) انظر: المصدر نفسه، صفحة ٥٥٠

(٣) المصدر نفسه، ص٣٣١٠

(٤) انظر المصدر نفسه، صفحة ٣١٩ وما بعدها.

الأمة، فاختار كل واحد منهم حروفا بخلاف صاحبه، وجرّد طريقا في القراءة علىٰ ضدّه[١] ، في أيّ مكان، وفي أيّ أوانٍ أراد، بعد الأئمة الماضيين في ذلك، بعد أن كان ذلك المختار بما اختاره من الحروف بشرط الاختيار، لما كان بذلك خارجا عن الأحرف السبعة المنزلة، بل فيها متسع وإلىٰ القيامة[٢] . والله أعلم"[٣] . والواقع أن ابن الجزري ذكر العبارة في النشر بحروفها مع نسبتها لأبي الفضل[٤] ، وكذلك الأمر في المنجد ضمن نقل طويل من كتابنا هذا مع الإحالة إلىٰ صاحبه [٥]

❋ ❋ ❋

(١) كذا في النص المحقق ، وفي النشر : (علىٰ حدة) ولعلها هي الصواب

(٢) كذا في النص المحقق ، وفي النشر : (إلىٰ يوم القيامة)

(٣) المصدر نفسه، ص٣٢٨-٣٢٩

(٤) النشر في القراءات العشر، ابن الجزري ١/ ٤٣.

(٥) انظر: ص١٣٦ وانظر القراءات القرآنية للباحث فقد وهم أيضا بنسبتها لابن الجزري عفا الله عنه.

المطلب الثالث: مآخذ على الكتاب

لم أجد مما يمكن أن يعدّه عادٌّ مآخذَ علىٰ الكتاب إلا أمورا ثلاثة :

الأول : أمرٌ يتعلق بالأسلوب فقد نبّه المحقق علىٰ مواطن من الكتاب استعمل فيها المؤلف عبارات لعلها من أُثر العجمية عليه تعدّ ضعيفة بالمقارنة لأساليب العرب البليغة، مثل استعماله المتكرر لفعل الاتّخاذ موضع فعل الأخذ ، واستعماله عبارة (بعد أن) بمعنىٰ (مع أن) قلت: ولعلها من الأساليب التي كانت شائعة في بيئته ولم تشع في غيرها أو نحو ذلك والله أعلم

أما الثاني : فما مرّ معنا من تصريح المؤلف في بداية الباب الثالث بأن ما سيذكره أسئلةٌ صدرت عن أناس ذمّهم ووصفهم بأنهم الشياطين، والمطالع لها يستكشف أن بعضها بل كثير منها أسئلة تدور بخلد طلاب العلم خاصة منها ما يتعلق بالأحرف واختلاف القراءات وغيرها من مباحث مشكلة تحتاج إلىٰ إزالة إشكالها .

أما الثالث :فخلو الكتاب- فيما قد يدّعيه مُدّعٍ- من بعض المباحث التي كان يمكن أن تكون فيه لأهمّيّتها وعلاقتها الوثيقة بموضوعه(١) ولا أرىٰ عدّها مأخذاً صوابا، لأن المؤلف لم يضع الكتاب ليستوعب كل إشكالات الدهر، وليجيب علىٰ تساؤلات كل البشر، ورُبّ مسألة نراها نحن اليوم مهمة ونود أن لو لم يخل كتابه من الإشارة إليها، أو التعبير بصريح العبارة عنها، لم تكن زمانَه كذلك، وجهود المسلمين تتكامل، وكلٌّ مُيسَّرٌ لما خلق له، والله الموفق.

❊ ❊ ❊

---

(١) مثل التفريق بين القراءات والأحرف، والقراءة الشاذة، وغير ذلك.

الخاتمة

بعد هذه الدراسة المتواضعة التي يلفّها التقصير لهذا الكتاب النفيس، أختم بتسجيل أهم نتائجها، وبذكر بعض التوصيات من خلالها. فأقول - بتوفيق الله - :

-**أول هذه النتائج** أن طباعة هذا الكتاب وخدمته التي أكرم الله بها الأمة علىٰ يد الشيخ الدكتور حسن ضياء الدين عتر رحمه الله يعدُّ فتحا في مجال الدراسات القرآنية، وإضافة عظيمةً في باب الأحرف والقراءات، وخطوة عملاقة في مسار إزالة إشكال تاريخي لم يزل بشكل نهائي إلىٰ الآن.

-**وثانيها** : أن هذا الكتاب يعدُّ مثالا واضحا، ودليلا جليا علىٰ سبق علمائنا للتأليف المنهجي، والكتابة العلمية النافعة، وقد بينت ذلك بجلاء.

-**وثالثها**: أن الكتاب يمكن عدّه من مراجع التخريج المتخصصة للأحاديث، لأن المؤلف متقدم وذكر أحاديثه بأسانيده الخاصة، وقيمة مثل هذا لا تخفىٰ علىٰ المختصين في الدراسات الحديثية، كما سبق بيانه أيضا.

-**ورابعها** : أن خروج الكتاب في هذا الزمان المتأخر بما فيه من تحقيقات وتدقيقات لم يكن بعضها لدىٰ متأخري أهل العلم منه شيء، يُفيدُنا فائدتين :

* الأولىٰ : أهمية مضاعفة الجهود لإخراج مخطوطات علمائنا مخدومة علىٰ يد علماء مختصين يحافظون عليها ولا يشوهونها بتعليقات الجاهلين وطلبات المستأجرين ورغبات الناشرين. *والثانية : التأكيد علىٰ أن كثيرا من دررنا ضاع ولم يبق منه إلا الأثر، بل إن بعضه ليس بين أيدينا عنه أي خبر. والله المستعان

أما التوصيات:

فأُولاها: الدعوة إلىٰ الاهتمام بهذا الكتاب بما يليق بأهميته ومكانته بين الدراسات القرآنية والحديثية، ففيه – كما علمت – تحقيقات منيفة في مسألة الأحرف وفقه التعامل مع القراءات، وهي من صميم مباحث علم القراءات وعلوم القرآن، وفيه ذِكر لأحاديث الأحرف – وهي من الأهمية بالمكان الأعلىٰ – بأسانيد المؤلف إلىٰ متونها، وهو أمر له شأنه عند علماء الحديث للحكم علىٰ الأحاديث والنّظر في

الاعتبارات والشواهد.

وثانيها : ضرورة إعمال قلم التصحيح في كُتب من كتَب في علوم القرآن جازما بنسبة القول المشهور لأبي الفضل؛ لنفي هذا الجزم، وذكرِه قولا رآه يحتمله النص الوارد، ولكنه لم يقل به، ولم يجزم بصوابه؛ ولإثبات قوله الصحيح النسبة إليه قولا من الأقوال، لا أعلم أحدا شاركه فيه، بل الغريب أنني – علىٰ كثرة ما طالعت ما كُتب عن الأحرف – لم أجد قطُّ أحدا نَسبَه إليه.

وثالثها : ضرورة إضافة التأويل الثالث الذي ذكره الرازي اجتهادا إلىٰ الأقوال القوية في تفسير معنىٰ الأحرف لأنه من أقوىٰ الأقوال، وقد ذكر الرازي أدلة قوته، وإن لم يكن هو اعتقاده الأخير في معنىٰ الأحرف.

ورابعها : اعتماد منهج أبي الفضل منهجا تطبيقيا لتنمية ملكة البحث والاجتهاد، فيكلف طلاب العلم – عند بحثهم لمسألة ما – بجمع ما ورد فيها من نصوص مقدمين الصحيح علىٰ غيره، ومستوعبين الوارد جميعه ما أمكنهم ذلك، ثم يسردون ما يقفون عليه من أقوال العلماء في ذلك، مع محاولة تحليلها (إقرارا وإنكارا) ثم يوردون الإشكالات والتساؤلات والشبهات مذيّلين لها بالإجابات الواضحات، فتُنقّح العلوم بذلك، وتنمو الملكات بشكل يرفع ما نعانيه من جهالات.

وخامسها: اعتماد كتاب الشيخ نموذجا تطبيقيا للدراسات العلمية الأكاديمية المتعلقة بعلم المنهجية.

وسادسها: اعتماد تحقيقات الدكتور حسن عتر نموذجا تطبيقيا لطلاب الحديث والتخريج أولا، وللمتدربين علىٰ التحقيق العلمي المنهجي ثانيا.

ففي الكتاب خدمة حديثية جليلة جديرة بأن تُحْتَذىٰ، وفيه تحقيق عالمٍ ثبْت يُتّخذ نموذجا للتمييز بين تحقيق العلماء المتخصصين وتحقيق الضعفاء المتطاولين.

وسابعها: ينبغي إدراج هذا الكتاب في موسوعة نسمّيها "موسوعة الأوائل"

تجمع أول مصنف في كل العلوم والفنون؛ اعترافـاً بالفضل ونسبةً للسبق لأهله، وخدمةً لجانب مُهمٍّ في الدراسات العلمية، هو جانب تاريخ العلوم.

والله الموفق وهو يهدي السبيل.

* * *

المصادر والمراجع

١. الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها، د : حسن عتر ط١ دار البشائر – بيروت، سنة ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م.
٢. البرهان في علوم القرآن للزركشي تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ط دار المعرفة ، بيروت،١٣٩١هـ.
٣. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة الحلبي وشركاؤه ، القاهرة ط سنة ١٣٢٦هـ.
٤. التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد لابن نقطة الحنبلي ،تحقيق: كمال الحوت، ط١ ،دار الكتب العل١٩٨٨م/ ١٤٠٨هـ.
٥. سير أعلام النبلاء للذهبي، تحقيق شعيب الأرناؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي ، ط١ : مؤسسة الرسالة – بيروت.
٦. شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي ، مكتبة القدسي، القاهرة،سنة ١٣٥٠هـ.
٧. طبقات الحفاظ ، للسيوطي، دار الكتب العلمية،بيروت ط١، ١٤٠٣
٨. غاية النهاية في طبقات القراء دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٠ هـ/ ١٩٨٠م
٩. فقه التعامل مع القراءات،عبد الحليم قابة ،ط دار البلاغ الجزائر، ١٤٣٦هـ
١٠. القراءات القرآنية (تاريخها ، أحكامها ، حجيتها ، وأحكامها) عبد الحليم قابة ، ط١ ، دار الغرب الاسلامي ١٩٩٩ م.
١١. كتاب في معاني قول النبي صلىٰ الله عليه وسلم ((أنزل القرآن علىٰ سبعة أحرف)) لأبي الفضل الرازي تحقيق حسن عتر ط١ دار النوادر ، قطر

١٤٣٢ هـ/ ٢٠١١ م المطبوع بعنوان (معاني الأحرف السبعة).

١٢. معرفة القراء الكبار للذهبي تحقيق بشار عواد وزملائه، ط١ مؤسسة الرسالة (١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤ م).

١٣. منجد المقرئين لابن الجزري تحقيق عبد الحليم قابة ط١ دار الكلم الطيب ١٤٢٨ هـ/ ٢٠٠٧ م.

❊ ❊ ❊